

## قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢

بأيولة نسبة من أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة  
والوحدات ذات الطابع الخاص وفوائض الهيئات العامة إلى الخزانة العامة للدولة

**باسم الشعب**

**رئيس الجمهورية**

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**(المادة الأولى)**

استثناءً من الأحكام المنظمة للصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع  
الخاص بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية ، والهيئات العامة ، وغيرها  
من الأشخاص الاعتبارية العامة ، تؤول إلى الخزانة العامة للدولة نسبة من أرصدة  
الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص في ٢٠٢١/٦/٣٠ ولمدة واحدة ،  
على النحو الآتى :

(٥٪) من الأرصدة التي تبلغ (٥) ملايين جنيه ، ولا تجاوز (٧,٥) مليون جنيه .

(١٠٪) من الأرصدة التي تزيد على (٧,٥) مليون جنيه ، ولا تجاوز (١٥) مليون جنيه .

(١٥٪) من الأرصدة التي تزيد على (١٥) مليون جنيه .

ولا يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على الآتى :

حسابات المشروعات البحثية المملوكة من المنح أو الاتفاقيات الدولية أو التبرعات .  
حسابات المستشفيات الجامعية ، والماركز البحثية والعلمية ، والإدارات الصحية  
والمستشفيات وصناديق تحسين الخدمات الصحية بها .  
مشروعات الإسكان الاجتماعي .

صناديق الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بالجهات المشار إليها في  
الفقرة الأولى من هذه المادة ، وكذا صناديق التأمين الخاصة بهم .

صناديق التأمينات والمعاشات الخاضعة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

ال الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

#### (المادة الثانية)

استثناءً من أحكام القوانين والقرارات المنظمة للهيئات العامة الخدمية والاقتصادية والقومية التي تنص على ترحيل فوائضها من سنة مالية إلى أخرى ، يئول إلى الخزانة العامة للدولة نسبة مقدارها (١٠٪) من أرصدة الفوائض المرحللة لهذه الهيئات في ٢٠٢١/٦ ولمرة واحدة .

#### (المادة الثالثة)

يُستثنى من أيلولة نسب الأرصدة والفوائض المنصوص عليها بالมาدين الأولى والثانية إلى الخزانة العامة كلياً أو جزئياً بقرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء بناءً على طلب السلطة المختصة وعرض وزير المالية .

#### (المادة الرابعة)

تلتزم الجهات المشار إليها بالمادين الأولى والثانية من هذا القانون بتوريد النسب المنصوص عليها خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون إلى الحساب المفتوح لدعم موارد الموازنة العامة للدولة بالبنك المركزي المصري .  
وفي حالة عدم التزام هذه الجهات بالتوريد يرخص لوزارة المالية بخصم هذه النسب مباشرة من الحسابات المخصصة لذلك .

#### (المادة الخامسة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ٢٦ يناير سنة ٢٠٢٢ م) .

عبد الفتاح السيسى